

هلجا طويل - الصوري *

الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزة **

مع فك الارتباط عن قطاع غزة سنة ٢٠٠٥ لم تنه إسرائيل احتلالها للقطاع، لكنها جعلته احتلاً تقنياً يزعم أنه «من دون احتكاك» من خلال آليات تكنولوجيا متقدمة. وقامت السلطة الفلسطينية، بموجب اتفاق أوسلو، وتمشياً مع سياسات نيوميرالية، بتحويل قطاع الاتصالات لشركة قطاع خاص تدعى شركة الاتصالات الفلسطينية. وعن ذلك أَن السيطرة على الفضاء الرقمي بقيت في أيدي القطاع الخاص وتعتمد على التنسيق مع دولة إسرائيل. تضاف هذه السيطرة إلى القبود الإسرائيلي على الاتصالات الهاتفية الأرضية، والهواتف الخلوية، والبنية التحتية للإنترنت، لتنتج «الاحتلال الرقمي» لغزة الذي يتميز بزيادة الخصوصية وزيادة المراقبة والتحكم. وبينما يقوم الاحتلال الرقمي بتعزيز الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل، وتحويل شركات التكنولوجيا المتقدمة الفلسطينية إلى وكلاء معتمدين، يعزز أيضاً الاحتلال الإسرائيلي للأراضي قطاع غزة.

يساهم الرحيل من قطاع غزة... في تقليل الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين... وستخدم عملية فض الاشتباك في إزالة الادعاءات بشأن مسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين في قطاع غزة... وبالتالي، لن يكون ثمة أساس للادعاء بأن قطاع غزة أرض محظلة^(١).

ثمة حاجة إلى إنشاء حاجز ضد التسلل الفلسطيني بحيث يتضمن جُنداً أسمنته، وسلسلة طرق، وأجهزة حساسة، ومناطق لدوريات الحراسة، بحيث تؤمن جميعها للإسرائيليين العمق النكتيكي الذي يحتجبون إليه^(٢).

يطاول الاحتلال الإسرائيلي... الأرض والسماء، عبر احتلال الترددات الفلسطينية والسيطرة عليها، وضع العقبات أمام تطوير القطاع [التقني] وتنميته، وحرمان شعبنا من الاتصال المباشر بثقافات التواصل عن بعد وتقنولوجيا المعلومات^(٣).

* أستاذة مشاركة في دائرة الإعلام والثقافة والاتصالات في جامعة نيويورك.

** ترجمة يزن الحاج. وهذا المقال مطروح عن نسخة ظهرت في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 2 (Winter 2012). وقامت الكاتبة بتحديثه.

1 Israel, Ministry of Foreign Affairs, "The Disengagement Plan-General Outline," (18 April 2004), pp. 1-2, emphasis added, on the Web: <<http://www.mfa.gov.il/MFA>>.

2 Dore Gold, "Defensible Borders for Israel," (2003), emphasis added, on the Web: <<http://www.ciaonet.org/pbei/jcpa/god07.html>> (Accessed 8 April 2010).

3 Mahmoud Abbas, in: World Summit on the Information Society, Tunis, 7 November 2005, Author's Translation.

احتلال بأي اسم آخر

لم يعن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، نهاية الاحتلال الإسرائيلي. لا شك أنه استلزم إزالة المستوطنات والمستوطنين. وهو يعني، من وجهة نظر الدولة الإسرائيلية، تقليل التواصل المباشر بين المدنيين الفلسطينيين والتقليل من السلطة العسكرية الموجودة على الأرض^(٤). ويعد بعض الفضل في إمكان قيام هذه «السيطرة من دون احتكاك»، كما دعتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى تسييج غزة تسييجاً فاسياً، وتحويل القطاع الضيق إلى «معزل محتل من الجح»^(٥)، وإلى سجن مفتوح، وحقل تجاري لأحدث التقنيات العسكرية^(٦).

لطالما قارب المسؤولون الإسرائيليون غزة وتعاملوا معها على أنها طفيليّ نوع من الخطر، والمجازفة، وشيء ينبغي إغلاقه ومن ثم اجتنابه (كم يتمنون؟). وغزة، كما قال رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعالون سنة ٢٠٠٢، هي «سرطان [...] يشكل تهديداً وجودياً [...] يستلزم تطبيق [...] العلاج الكيميائي». ويعالون ليس أول ولا آخر من يشير إلى غزة على هذا النحو؛ فالمسؤولون العسكريون والسياسيون، والمواطنون الإسرائيليون يتحدثون عن غزة بوصفها تهديداً وجودياً، وتهديداً إرهابياً، وتهديداً مسلماً، وتهديداً إسلامياً، وتهديداً صاروخياً، وفتيل انفجار، وما إلى ذلك. غزة تعني التهديد، نقطة على السطر. ولذلك، فإن غزة هي مكان ينبغي تطويقه وعزله، سرطان يجب أن يبقى مهمشاً، وعلى جنب، وخارج حدود إسرائيل، ما دام موجوداً^(٧). وبالتالي، فإن عزل هذا الطفيلي والسيطرة عليه يتطلبان من الجهاز العسكري الإسرائيلي الدخول إلى أمكنة ليست له والتحرك ضمنها، وتهديد البنى الموجودة، وإقامة بني جديدة، واستغلال الموارد الغزاوية، وأحياناً، قتل الغزاويين. والحقيقة، إن «تهديد غزة» مركزي في الخطاب والممارسة اللذين يبرران توسيع نظام المراقبة الإسرائيلي الذي يعتمد، بحد ذاته، على اعتبار غزة حقل تجاري عسكرياً في الباحة الخلفية لإسرائيل. وكما ترى نعومي كلاين، فإن الأرضية الفلسطينية الآن هي «ختارات تُخرج فيها ميدانياً الأدوات الراعبة التي تستخدمنها دولنا الأممية. وما عاد الفلسطينيون [...] مجرد أهداف، بل باتوا خنائزير غينياً»^(٨).

لقد بات ممكناً تبيّن التوترات الناجمة عن الاحتلال المديد، والسيطرة من دون احتكاك، والعزل من خلال تحليل الاحتلال التقني المتزايد لغزة.علاوةً على ذلك، فإن تقنيات السيطرة والمراقبة هذه تجعل الحدود المكانية والمناطقية بين غزة وإسرائيل إشكالية، وتُلقي الضوء على التسييس القائم في قلب العمليات التقنية.

٤ Israel, Ministry of Foreign Affairs, "The Disengagement Plan-General Outline," p. 1.

٥ Sari Hanafi, "Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 2, no. 1 (January–March 2009), p.118.

٦ تمت محاصرة القطاع بوسائل عديدة ومترابدة من المسميات. على سبيل المثال، أنشئ السياج حول القطاع، والإغلاق، ونظام العبور خلال الانتفاضة الأولى أول مرة. وبعد أوسلو، عمدت إسرائيل إلى تكثيف السيطرة المكانية من خلال الحواجز وسياسات أكثر صرامة على الحركة داخل غزة وخارجها. وعلى المرء أن يضع بين الاعتبار، كذلك، أدوار الآخرين، مثل إغلاق نظام مبارك معبر رفح وبنائه جداراً غالباً مسافة تحت الأرض، وانتقاد الحكومات الغربية للسماح بشكل أكبر لإسرائيل بفعل ما تريده في غزة، عدا عن التهميش السياسي الذي تفرضه السلطة الفلسطينية على حماس وغزة.

٧ لتفصيل مثال، انظر: Glenn Bowman, "Israel's Wall and the Logic of Encystation: Sovereign Exception or Wild Sover-eignty?," in: Bruce Kapferer and Bjørn Enge Bertelsen, eds., *Crisis of the State: War and Social Upheaval* (New York: Berghahn Books, 2012), pp. 292-304.

أنفق مع مصلحات باومان في أنها تغير الحصار السياسي الحيوى للفلسطينيين؛ لكننى أستخدم مصطلح «التسييج» بسبب دلالته الاقتصادية عدا عن استخدامه الأحدث في الأبحاث التي تعامل مع «التسييج الرقمي» (انظر فهوامش أرقام ٢٤، ٣٦ و ٣٧ من هذه المقالة).

٨ Naomi Klein, "Laboratory for a Fortressed World," *Nation*, 2/7/2007, on the Web: <<http://www.thenation.com/article/laboratory-fortressed-world#>>

تطوّق تقنيات المراقبة والسيطرة الإسرائيليّة غزّة بدرجات جغرافية متّوّعة ومتداخّلة: انطلاقاً من قلب إسرائيل، أكان من مراكز القيادة المتمرّكة في تل أبيب، أمّ من قرارات الكنيست المتخذة في القدس، أمّ من تلال المراقبة المشكّلة من مديّنَيْن والمطلّة على الطريق ٢٣٢^(٩)، وانطلاقاً من الفضاءات حول غزّة مثل المجال الجوي والمجال البحري وعلى طول المناطق العازلة، وانطلاقاً من كامل محيط غزّة خارج خط المدنة (١٩٤٩) وداخله، وكذلك انطلاقاً من داخل غزّة، على الرغم من فك الارتباط.

تُستخدم تقنيات عديدة للمراقبة والسيطرة على طول المحيط أو «المنطقة العازلة» وفي داخلها. ومن ضمن قائمة تبدو غير نهائية، تُستخدم بشكل متزايد للسيطرة والمراقبة حول غزّة وفوقها، من الأرض والبحر والجو، ثمة طائرات من دون طيار، وكاميرات بدارة تلفزيونية مغلقة، وتصوير صوتي، وألات رصد تعمل بأشعة غاما، وبلدوزرات وقوارب يتم التحكّم فيها عن بعد، وأضواء سوداء أو إشعاعات غير منظورة، وروبوتات صغيرة آلية، وأسوار مكّهّبة، وأنظمة رؤية إلكترونية للرؤية الليلية، ومناطيد مراقبة بقدرة تخطية تبلغ ٣٦٠ درجة، وحساسات ارتياح^(١٠). إنّ نظام شاهد - صور الذي أنشأه في سنة ٢٠٠٩ فرع من أكبر شركة عسكريّة وتجاريّة في المجال الجوي في إسرائيل، هي شركة رافائيل لأنظمة الدفاع المتقدّمة، يمكن المشغّلين في مراكز القيادة في ضاحية بتل أبيب من استخدام كاميرات وأسلحة تعمل بتقنية التحكّم عن بعد لمراقبة الغزاويّين الذين يخاطرون في الدخول إلى المنطقة العازلة الدائمة الاتساع داخل محيط القطاع وإطلاق النار عليهم^(١١). إذًا، إن إحدى الطرق لفهم معنى «فك الارتباط» هي عبر وضعه في سياق تحول آليات الاحتلال الإسرائيلي باتجاه السيطرة «المعتمدة على التكنولوجيا»، وهي عمليات بدأت مع الانتفاضة الأولى والشروع في «عملية السلام» اللذين كانا، بحد ذاتهما، علامات على تحول باتجاه عزل غزّة علاً كاملاً^(١٢).

ومن المهم بالدرجة نفسها اعتبار هذا الانتقال جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد إسرائيل السياسي؛ إذ إن التسعينيات شهدت ذروة صناعة التكنولوجيا الرفيعة الإسرائيليّة وتأثّر البلاد بالتحولات الكبرى للعولمة الاقتصاديّة^(١٣). يمكن القول إنّ انبعاث dot com^(١٤) في أواخر التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين كان كارثيّاً على إسرائيل من الناحية الاقتصاديّة، لكن مرحلة ما بعد حرب ٩/١١ العالميّة على الإرهاب شكّلت ازدهاراً لصناعة التكنولوجيا الرفيعة الإسرائيليّة عبر نقل معظم تركيز هذه الصناعة إلى

٩ Peter Lagerquist, "Shooting Gaza: Photographers, Photographs, and the Unbearable Lightness of War," *Journal of Palestine Studies*, vol. 38, no. 3 (Spring 2009), pp. 86-92.

١٠ عن آليات مراقبة التكنولوجيا الرفيعة المستوى والسيطرة عليها، انظر: "Op-Cast Lead," *Journal of Palestine Studies*, vol. 38, no. 3 (Spring 2009), pp. 175-191; Yaakov Katz, "IDF Unveils Upgrades to Gaza Fence," *Jerusalem Post*, 3/3/2010, on the Web: <http://www.jpost.com/Israel/Article.aspx?id=170041>, and Israel, Ministry of Foreign Affairs, "Agreed Documents on Movement and Access from and to Gaza," (15 November 2005), on the Web: <<http://www.mfa.gov.il/MFA>>.

١١ انظر مثلاً: "IDF Deploys Sentry Tech on Gaza Border," *Jane's Defence Weekly* (6 June 2007).

١٢ انظر: Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008), and Adi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, eds., *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (New York: Zone Books, 2009).

١٣ من المهم بالدرجة ذاتها أن ندرك أن التطورات التكنولوجية مرتبطة بآليات المراقبة والسيطرة داخل إسرائيل أيضًا، كمراقبة الهواتف والإنتernet، واستعادة معلومات اتصال المواطنين، والتتصّت، وبرامج تحديد المواقع البيولوجية، وقواعد البيانات الرقمية... إلخ. وعن هذه القضايا الأخيرة، انظر: Andrew Stevens, "Surveillance Policies, Practices and Technologies in Israel and the Occupied Palestinian Territories: Assessing the Security State," (Working Paper; iv, New Transparency, November 2011), on the Web: <www.sscqueens.org/sites/default/files/2011-11-Stevens-WPIV_0.pdf>.

١٤ Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London; Sterling, Va.: Pluto Press, 2002). هي الفترة التي انخفضت فيها فجأة أسعار الأسهم مع فشل مئات شركات الأعمال على الإنترنت أو خسارتها معظم قيمة أسهمها.

تقنيات الأمن والمراقبة والدفاع العسكري. وسرعان ما أصبحت إسرائيل خيرًا بارزًا ومصدراً للمتجاهنون والأمن والمراقبة وخدماتها التي كانت جيّعها قد اختبرت «ميدانياً» (أي على الفلسطينيين)، وبذلك تم تسويفها كوسيلة فعالة في محاربة الإرهاب، وتأمين الحدود، والانخراط في حرب المدن، علاوةً على أمن الإنترنت^(١٥). ومع البروز المتنامي لخطاب «تأمين الحدود» ومارسة هذا التأمين في السياق السياسي لمرحلة ما بعد ٩/١١، أصبحت جميع أشكال «السيطرة من دون احتكاك» مفيدة لإسرائيل مالياً. وفي حين يشير نمو صناعة المراقبة العسكرية الإسرائيلية إلى تطورات تكنولوجية، فإن الأمر الأكثر أهمية هو إشارته إلى وجود تقنيات جديدة في أنظمة المراقبة، وأنواع جديدة من القوانين الاجتماعية، وإنتاج أنماط جديدة من الحدود وفضاءات السيطرة.

كانت عملية الرصاص المسكوب، بين كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، عرضاً مروعاً للقوة الحركية والجوية الإسرائيلية التي تحلى من خلالها الاحتلال حول غزة وداخلها. وفي الثاني عشر ٢٢٠ الأولى من اليوم الأول فحسب، قامت أربع وستون طائرة بتدمير أكثر من خمسين «هدفًا» داخل قطاع غزة. وخلال الأيام الاثنتين والعشرين من العملية التي كانت قد بدأت في منتصف يوم ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨، دُمرت مساحات من قطاع غزة، وقتل ما يقرب من ١٤٠٠ غزاوي، وُشرد مئات الآلاف. وكان أثر الدمار في البنية التحتية هائلاً؛ إذ قصفت طرق، وجسور، ومساجد، ومدارس، ومنازل، ومصادر الكهرباء والاتصالات وسوّيت بالأرض. كان جلّ الحرب على غزة مستنداً إلى الجو والتكنولوجيا الرفيعة، مع اعتماد القوات الإسرائيلية على شبكة من الطائرات من دون طيار، ومقاتلات ف - ١٦ ، وطائرات هليكوپتر، وأسلحة موجهة بالليزر. وتبدلت القوة الجوية الإسرائيلية في إلقاء ملايين المنشورات، وتشويش الإشارات الخلوية، واعتراض إشارات البث التلفزيوني والإذاعي كي تذيع عليها دعايتها هي، وإرسال «تحذيرات» عبر الهاتف والرسائل النصية^(١٦). وكان دمج العناصر الجوية والرقمية (بخاصية طائرات المراقبة وكاميراتها، والمشوشات الصوتية، وبرمجيات التشفير، والمنشورات الإلكترونية)، وتشويش البث، واستخدام شبكات الاتصال لإرسال الرسائل النصية والبريد الصوتي) تمثيلاً لشكل «جديد» من الحرب أصبحت فيها مناطق الصراع رهن السيطرة على الاتصالات الرقمية. كما مثل ذلك كله ضرباً من حرب الفعل العسكري فوق الأرض المحاصرة، وحولها وداخلها، حينما تعمد جيّعها إلى «اجتياح» قطاع غزة، افتراضياً أو مادياً.

لقد أرسلت القوات الإسرائيلية أكثر من عشرة آلاف جندي في بداية حملة بريّة عنيفة يوم ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، وذلك للسيطرة على «المناطق المفتوحة» وتطويق البلدات ومخيمات اللاجئين. وعمل القصف الجوي الذي سبق الغزو البري غطاء ناريًا أزال الأهداف المتقدمة بشكل مسبق. وترافق تحرك القوات البرية كذلك بجدار ناري من القصف الذي «فتح» طريق الجنود، علاوةً على حسّاسات

١٥ Gordon, *Israel's Occupation*.

١٦ تم إلقاء المنشورات الأولى في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩، فوق قطاع غزة بأكمله، طالبةً من المواطنين إبلاغ الجيش الإسرائيلي عن أماكن منصات إطلاق الصواريخ وأعضاء حماس. وفي اليوم ذاته، قام الجيش باعتراض بث قناة الأقصى التلفزيونية التابعة لحماس وبث صورة هاتف يرن دوننا إجابة، متبعًا برسالة بأن قادة حماس مختبئون. وفي ٢٨ كانون الأول / ديسمبر، ألقى ٣٠ ألف منشور آخر فوق القطاع. ومع اعتراض آخر لإشارات البث التلفزيوني الفلسطينية، قام الجيش ببث مقطع أنيميشن لسبعة قادة من حماس برصاصه في رأس كل منهم متكونين بعضهم فوق بعضهم، مع تحذير بأن «الوقت ينفذ». وتم إرسال رسائل مماثلة إلى إذاعة الأقصى. وفي ٢٩ كانون الأول / ديسمبر، ازداد عدد حالات اعتراض البث الإذاعي من قبل القوات الإسرائيلية إلى ٨٠،٠٠٠ كل ساعة. وقد استمرت هذه الممارسات خلال الحرب. وببدأ الاتصالات والرسائل النصية التي تهدى الغزاويين بعمليات قصف في ٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.

حركة وروبوتات صغيرة بقدرات مراقبة وتصوير. وقادت إسرائيل بالتشويش على الاتصالات الفلسطينية: شلّ قدرة المقاتلين والمدنيين على نقل معلومات بشأن حركة القوات الإسرائيلية، ومنع الفلسطينيين من التواصل مع العالم الخارجي، تحت ذريعة اعتراض إشارات الإرسال التابعة لحماس التي تشغّل أجهزة التفجير المتجولة.

باختصار، تُظهر هذه الأمثلة معًا ما لدى إسرائيل من مجموعة متكاملة من الإجراءات «الأمية» المصمّمة و/أو المستخدمة بشكل منهج لغايات محدّدة: منع التسلل أو النفاذ؛ التعقب والمراقبة؛ الاعتراض، والقتل وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن ابتكار إسرائيل تقنيات المراقبة والتحكم وتوظيفها ليسا مقتصران على العمليات العسكرية أو «الحدود الذكية» حول غزة. أولاً، إن تقنيات الجيش والشرطة التي طورتها إسرائيل ووظفتها تنطوي على منطق الاستعمار، والفصل العنصري، والاحتلال الذي يوجّه تطويرها^(١٧). وعلى مدى عقود، كانت المراقبة المكانية مع آليات السيطرة على السكان، بما فيها تلك التي يفترض أنها حيدة، مثل الإحصاءات الرسمية والتعدادات الوطنية، جوانب أساسية من ممارسة المراقبة الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين. ويرى إيليا زريق أن البناء الاجتماعي للفضاءات الفلسطينية وتصنيف الفلسطينيين متواصلان^(١٨). وهذا يشير إلى تاريخ مديد، لا يقتصر على الإسرائيليين فحسب، من حكم السكان الخاضعين بأنواع مختلفة من الأنظمة التي يغدو من خلالها تفاعل المسيطر/المستعمِر والمسيطَر عليه/المستعمَر متوسّطاً ومجّداً، ويبيعد معظم العنف (عنف الدولة) عن إزالة الأذى الجسدي المباشر ليتجه صوب نوع من القوة الخفية / أو «المكبوتة» - أي، «من دون احتكاك»^(١٩). ثانياً، إن مجموعة تقنيات السيطرة والمراقبة (والعنف الحركي في أغلب الأحيان) التي تعمل داخل قطاع غزة - أنظمة التحقق من الهوية، البطاقات الشخصية البيولوجية، قواعد البيانات الرقمية، الاغتيالات السياسية، الأنظمة الخاصة بالعمالء والمعاوين، وغيرها من التقنيات المنخفضة التقنية أو رفيعتها إنما تضفي طابعاً إشكالياً على الصعوبة والتفاق اللذين يكتفان تحديد بداية أو نهاية غزة/إسرائيل. كما تشير بوضوح إلى أن آليات السيطرة والمراقبة لا تكون موجودة خلال لحظات العنف فحسب، بل كذلك في أعمال تعطيل الحياة اليومية.

الاحتلال الرقمي عبر الاتصالات

إن نظام الاتصالات داخل قطاع غزة هو من تقنيات السيطرة التي تشّكل تحديد الفضاءات والحدود الإسرائيلية/الغزاوية، هذا التحديد الذي هو جزءٌ من الحياة اليومية في غزة، كما يعمل نظام الاتصالات هذا كآلية مراقبة، وسيطرة وغير ذلك.

وأنظمة الاتصالات (الخطوط الأرضية، الهواتف الخلوية، والإنترنت) هي، من جهة أولى، أنظمة بنية تحتية واتصال تعمل داخل قطاع غزة وتسمح للغزاويين بالتواصل بعضهم مع بعض ومع العالم خارج

١٧ Jimmy Johnson, "Fragments of the Pacification Industry: Exporting the tools of inequality management from Israel/Palestine," (Alternative Information Center, Jerusalem, February 2011).

١٨ Elia Zureik, "Constructing Palestine through Surveillance Practices," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 2 (2001), pp. 205-227.

١٩ وبهذا، فإن ثمة إشكالاً في القول إن أي تكنولوجيا حيدة في الجوهر، إذ إن الاستخدامات المطروحة هي التي تتحدد عن سياستها؛ فعلى سبيل المثال، حتى بطاقات المطالبات البيولوجية المثيرة للجدل في جميع أنحاء العالم، تأخذ مظهراً أكثر لوماً في الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين؛ إذ إن هذه البطاقات تحمل ملاحم الوجه، رسم الكف، التصنيف الديني والإثنية، عدا عن المعلومات الشخصية والأمنية المتعلقة بالشخص.

أسوارهم، وهي مظهر مهم من مظاهر التطور والازدهار الاقتصادي الفلسطيني. وهي، من جهة أخرى، إحدى وسائل استمرار الاحتلال الإسرائيلي – بأشكال دينامية ومتغيرة – بوصفه فضاء سيطرة ومراقبة، وبوصفه فضاء يطوق قطاع غزة. وبين أنظمة الاتصالات السبلي التي لا تكون فيها قوة التكنولوجيا الرفيعة الإسرائيلية مجرد وسائل لتطوير تقنيات أسلحة الحرب، بل وجهات، وتقنيات، وأجهزة، وأنظمة قوية متغيرة تتزايد تقنيتها باطراد، وتعمل على تشكيل الفلسطينيين كرعايا محاصرين. ومن خلال التركيز على أنظمة الاتصالات، سأبين كيف تجسّد الاحتلال الإسرائيلي في لحظة ما بعد الانتفاضة، وتفوّي، وصار «تقنياً»، كما سأبين، بشكل معاكس، السبل التي تجلّ فيها تسييس التكنولوجيا.

تعتمد عملية التسييج على التوازن بين ضروب الإلتحام وضروب التقيد التي تحدّدها وتلغّي تحديدها مصالح «الأمن» الإسرائيلي^(٢٠). وعلى سبيل المثال، فإن هناك شبكة اتصال هاتفي، لكن جميع الاتصالات الأرضية بين مدينة غزة وخان يونس، مثلاً، تمرّ عبر إسرائيل. والدخول إلى الإنترنت مسموح به، لكن حركة البيانات جيّعها قرّ بمفاتيح تحكم متوضّعة خارج قطاع غزة. والاتصال الخلوي مسموح به – وينبغي أيضاً أن يمرّ بخط الشبكة الإسرائيلي الرئيس – لكن تطويرات التقنيات الخلوية ليس مسموحاً بها، مثل اتصالات الجيل الثالث 3G، والدخول إلى التقنيات الرقمية للبنوك مثل PayPal، وخدمات تحديد الموقع GPS ورسم الخرائط. وكما هي الحال بالنسبة إلى كثير من الأمور في قطاع غزة، فإن البنية التحتية للاتصالات مقيدة بالسياسات الإسرائيلية التي تعمّد إلى المراقبة، والسيطرة، والتقييد، والاحتواء (وكذلك الربح من) السبل التي تفعل فعلها «من دون احتكاك». إن الغزّاويين يعيشون في ظلّ نظامٍ من الاحتلال الرقمي.

تلقي عبارة «الاحتلال الرقمي» الضوء على عملية ديناميكية؛ فهي تشير، أولاً، إلى أن السيطرة الإسرائيلية على أرض غزة متواصلة، لكنها تشتمل أيضاً، وباطراد، على مجال التكنولوجيا الرفيعة. ويفصل الاتصال الرقمي، ثانياً، عن السبل التي تتضافر بها جهود الشركات الفلسطينية والمتعددة الجنسيات والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات الرأسمالية الدولية كي تدفع تطوير قطاع الاتصالات وفقاً لأجندة اقتصادية نيوليبرالية. أما ثالثاً، فإن الغزّاويين، أنفسهم، «يختلون» فضاءات رقمية، وإن كان ذلك ضمن تقييدات أو بشكل غير قانوني أحياناً: فهم يتواصلون مع الأصدقاء والعائلة، يبلغون عن الانتهاكات، ويكسرن الحصار المادي بوسائل افتراضية. وهذا ضرب من الديالكتيك الجاري. وسوف أكتفي في ما يأتي بالتركيز على بنية الاحتلال الرقمي وكيف يولّد شكلاً من التسييج المكاني والتكنولوجي.

تسبيح غزة

تساهم شبكات الاتصال في تواصل الناس، لكنها، كذلك، تمتلك أشكالها الخاصة من السيطرة،

٢٠ في بعض الحالات، تُعطى تفسيرات تقع خارج نطاق «الأمن». فعلى سبيل المثال، يقول المتحدث باسم وزارة الاتصالات الإسرائيلية بخيئل شابي إن الترددات لم تتحدد للاستخدام بعد من طرف الجانب الفلسطيني بسبب عدم توافر ترددات جيل ثالث 3G حالياً. غير أن مثل هذه العبارة غير معقولة بالمعنى التقني لأن نطاق شبكة الجيل الثالث يمكن أن يدعم المرودين الفلسطينيين بشكل كاف؛ دع عنك حقيقة أن المرأةين الإسرائيليين كانوا يترددات من هذا النوع حتى بعد أن تم إخبار الفلسطينيين بعدم توافر ترددات. انظر: Christa Case Bryant, "What's the Frequency?: For Palestinians, not 3G," *Christian Science Monitor*, 25/7/2013, on the Web: <<http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2013/0725/What-s-the-frequency-For-Palestinians-not-3G>> (Accessed 24 September 2013).

وـ«الحواجز» والعقد التي تعمل على تقييد مثل هذه التدفقات وكتبها⁽²¹⁾. وغزة محاصرة بـ«جدر» أسمية وفائقة التكنولوجيا عبر مجموعة معقّدة من ضروب الإدانة والإقصاء التي تعمل عبر تشكيلة من الممارسات التي تجعل من غزة معزلاً مادياً ورقمياً. وثمة سبيل نافع لمقاربة غزة وتقييم نتائج احتلالها الرقمي من خلال فهـوم «التسيـبـج» (enclosure)، المشتق من فروع الاقتصاد والتاريخ والجغرافيا ودراسات الإعلام الرقمي.

«التسبيح» عملية محددة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً، تطورت كجزء من الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر، حين ساهم بشكل فعال في تحول الاقتصاد الاجتماعي لفضاء منطقة معينة وديموغرافية وثقافتها. لقد فرضت جمادات مهمتها سيطرتها على تلك المنطقة عبر القانون والهمارة في آن؛ إذ أعاد العنصر القانوني تعريف حقوق الملكية، وفرض، عبر إعادة تأسيس أنظمة الملكية والاستخدام والتوزيع، بنى للسيادة والهيمنة مختلفة. أمّا العنصر المعماري، فأعاد صوغ معلم الأرض من خلال بناء الأسجة والجدران والأسوار والبوابات. ونتجت من هذا التضاد بين التعبير القانوني والتعبير المعماري فضاءات جديدة «مسيّحة» فرضت نظاماً مختلفاً من التوزيع والتدفق والعبور. وتحولت أجزاء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت مشاعية، غير خاضعة للتسلیع، وخارج نطاق السيطرة والمراقبة بشكل كبير، إلى ملكيات خاصة وخاضعة للمراقبة في ظل نظام ملكية جديدة يقيّد التنقل الحرّ (أي المستقلّ وغير المدفوع لقاءه). ويمكن ملاحظة هذا النموذج في غزة، حيث يمثل اتفاق أوسلو العنصر القانوني، في حين تشكل الآليات المكانية التي تحاصر غزة (جدر، حواجز، أبراج مراقبة، التراخيص وبطاقات الهوية، والطائرات من دون طيار... إلخ) - وهي أمثلة صارخة لتسبيح الأرض^(٢٢) - العنصر المعماري.

إضافة إلى هذا، أظهرت تخليلات جغرافيين مثل هنري لوفيفير وديفيد هارفي ومنظرين ثقافيين من مدرسة فرانكفورت كيف أن انتشار الرأسمالية النيو ليبرالية وما ارتبط به من نزع الحيازة هو دينامية موجودة في كل مكان من دوائر رأس المال، تُسْبِح طوراً مكائناً واقتصادياً غير متكافئ. وبينما يُفهَم تسييج غزة، أيضاً، على أنه نتاج نوع خاص من الفضاء الاقتصادي؛ ذلك أن المشهد الاقتصادي في غزة ليس متطوراً بشكلٍ غير متكافئٍ فحسب، بل مختلف كلياً: غارق في الفقر، ومحاصر من قبل إسرائيل، ومعتمد بشكلٍ كاملٍ على المساعدة الخارجية (في ما عدا اقتصاد الأتفاق).⁽²³⁾

وعملية التسييج شرها في اندفاعها نحو الشمال الكلي: إذ ينفش منطقها ضروب الفضاءات جيغاً ويتملكها ضمته. وقد وسع عدد من الباحثين مفهوم التسييج إلى تحليلات جيوسياسية واقتصادية بعيداً عن بريطانيا الثورة الصناعية، بما فيها تحليلات شبكات المعلومات. على سبيل المثال، يرى دان شيلر أن

انظر ۲۱ Alexander R. Galloway, *Protocol: How Control Exists after Decentralization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004), and Ronald J. Deibert, "The Geopolitics of Internet Control: Censorship, Sovereignty and Cyberspace," in Andrew Chadwick and Philip N. Howard, eds., *Routledge Handbook of Internet Politics* (London; New York: Routledge, 2009), pp. 323-336.

²² في هذه الحال، إن التبادل بين مصالح الدولة والمصالح الشخصية في الأرض التي اغتصبها الصهيونيون -المتجذر في بنية معقدة من القوانين، العسكرية، والاستيطان- . كانت ولا تزال متداخلة بقوة، على الرغم من أن العملية تقرّدّها أجهزة الدولة. إن التسيّيج عمليّة (لو-
Gary Fields, "Landscaping Palestine: Reflections of Enclosure in a Historical Mirror," كذلك. انظر:) (منخفضة التقنية) (ذلك). انظر:

¹⁰ Politics and Materiality of ID Cards in Palestine/Israel," *Social Text*, no. 107 (Summer 2011), pp. 67–97.

إن حديث سارة رووي عن تخلف غزة ملائم لوضع اليوم كما كان كذلك منذ عشرين عاماً؛ انظر: ٢٢
Sara Roy: "The Gaza Strip: An Analysis of its Economic Development," *Journal of Palestine Studies*, vol. 17, no. 1 (Autumn 1987), pp. 56-88; and
"De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (Spring 1999), pp. 64-82.

ما بدأ كشبكات اتصال قابلة لأن تصبح «مشتركة» وعمومية أصبحت، بدلاً من ذلك، حوافياً بارزة في الرأسالية العابرة للقوميات^(٢٤). لقد غدا الهاتف وشبكة الإنترنت في معظم بقاع العالم ملكية خاصة «فضاءين» تجاريين بشكل كبير، وذلك بفضل القرارات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صيرتها على هذا النحو. وتقنفي عملية «التسبيح الرقمي» أثر العلاقة بين عملية مادية مكانية – بناء بيئات مشبكة تفاعلية – من جهة والمصادر الخاصة لمعلومات لم تكن خاضعة لملكية في السابق^(٢٥). وقد كانت نتيجة هذا الأمر إنشاء نظام قانوني تقييدي بشكل متزايد يعزز حقوق الملكية ويوجهها باتجاه نطاق متزايد من المعلومات والدراسات. وبذلك، يكون التسبيح الرقمي عملية مزدوجة: إذ تُخصّص الشبكة وأوّل الوصول إلى الشبكة، وتغدو المعطيات المتوجّة على الشبكات العالية التقنية ملكية لشغلي الشبكة وأصحابها.

الاحتلال الرقمي هو تلك العملية المتعددة الوجوه التي تجمع ديناميات الأرض الإقليمية والاقتصادية إلى ضروب التسبيح الرقمية (فضلاً عن تقييدات أخرى). وما نشهده في غزة هو خصخصة الشبكات وتدفع المعلومات: ثمة شركة كبرى هي «باتل» (Paltel) تدير البنية التحتية للاتصالات وبناؤها هي نفسها، في حين أن شروط الوصول إلى الشبكة محكمة بالضوابط القانونية والاقتصادية التي فرضتها السلطة الفلسطينية وتابعتها حماس^(٢٦). أمّا عرض النطاق، ومكان موجّهات (راوترات) الإنترن特 أو مقاسم الهاتف، وعدها، وقوتها، ونطاق الإشارات الخلوية والمعدات المستخدمة، والقرارات التي تحدّد التقنيات الجديدة المسموح بها وغير المسموح بها، فجميعها مقيّدة بقيود إسرائيلية. تبني إسرائيل، فعلياً، كلاً من فضاءات التدفقات (العلية التقنية) وفضاءات السيطرة بهدف حصار الغزاويين، ووضع حدود لهم، ومراقبتهم بطرق «من دون احتكاك». والاحتلال الرقمي هو، بالضرورة، ممارسة شاملة تتوجّح أحياز الإنماء والإقصاء التي تفعّل فعلها عبر منطق إعادة البناء النيوليبرالية، والأطر القانونية، والعنف العسكري، وأساليب الاحتياج والاستغلال بدرجاتها المختلفة.

التبعية المعزولة

يتجلّ الاحتلال الرقمي على صُعد متعددة. وسوف أحَلَّ، في ما سيأتي، القرارات الاقتصادية والقانونية التي اخْذتها السلطة الفلسطينية، ومن ثم القرارات القانونية والمعمارية التي اخْذتها إسرائيل^(٢٧).

لطالما كانت العلاقة التكنولوجية الإسرائيليّة – الفلسطينيّة، كعلاقتها السياسيّة والاقتصاديّة، علاقة سيطرة وقيود إسرائيلية وتبعية فلسطينية. منذ البداية، تحكمت إسرائيل في أنظمة الاتصالات في المناطق المحتلة، واحتفظت بها، وفرضت عليها قيوداً قانونية وعسكرية. ولقد ساهم العمل المحدود الذي أُجري على قطاع الاتصالات في المناطق الفلسطينية في جعل الشبكة خاضعة للبنية التحتية الإسرائيليّة. على

٢٤ Dan Schiller, *Digital Capitalism: Networking the Global Market System* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1999).

٢٥ انظر: James Boyle: "The Second Enclosure Movement and the Construction of the Public Domain," *Law and Contemporary Problems*, vol. 66, no. 33 (Winter-spring 2003), and "Fencing Off Ideas: Enclosure and the Disappearance of the Public Domain," *Daedalus*, vol. 131, no. 2 (Spring 2002), pp. 13-25.

٢٦ منذ سنة ٢٠٠٧، أسست حماس وزارة إعلام واتصالات خاصة بها في غزة. ولكن حماس ورثت البنية التحتية لقطاع الاتصالات بالقيود نفسها المفروضة أصلاً على طويرها أيام السلطة الفلسطينية، ولم تغير ملكيتها، أو سياستها الاقتصادية أو القانونية.

٢٧ في المجال القانوني، أعني السياسات التي تفرض قيوداً على أنواع المعدات المسموح بها وعلى نوع البنية التحتية، بحسب اتفاق أوسلو غالباً. وأعني بمفردة «معماري» المعدات المادية بحد ذاتها؛ إذ إن كل الشبكات تمتلك عمارةً برمجية وعادية، وقرارات مكانية تكفل التي تحدّد أين سيتم السماح بتركيب المعدات.

سييل المثال، أنشئت عقد التحويل (switching nodes) الهاستفي كلها خارج المناطق التي يمكن أن تؤول في النهاية إلى سيطرة السلطة الفلسطينية؛ وبذلك، فإن المكالمات من دير البلح إلى رفح، أو حتى داخل مدينة غزة، تمر عبر عسقلان. والحكومة الإسرائيلية (ثم مزودة الاتصالات الحكومية «بتسيك»، Bezeq، بعد تحرير الاقتصاد سنة ١٩٨٥) هي المسؤولة عن قطاع الاتصالات في فلسطين- إسرائيل. وعلى الرغم من دفع الفلسطينيين ضريبة الدخل، والقيمة المضافة، وضرائب أخرى للحكومة الإسرائيلية، فإن «بتسيك» (عبر وسائلها) ليست سريعة ولا فعالة في تلبية المستخدمين الفلسطينيين. وقبل أوسلو، لم تتجاوز نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها خطوط هاتف ثابتة ٢% في المئة، مقارنة بما يقارب ٣٠% في المئة من الأسر الإسرائيلية^(٢٨). وعلى الصعيد الهاستفي، كان الفلسطينيون محاصرين ومقطوعين بشكل كبير عن الشبكة، ويعيشون في ظل نظام يقييد تحركهم وصلتهم بالعالم الخارجي.

عكس اتفاق أوسلو ٢، الموقع في أيلول / سبتمبر ١٩٩٥، كثيراً من هذه القبود. كان الفلسطينيون قد تلقوا وعداً بخدمة اتصال مباشر محلياً وعالمياً في الهاتف والإنترنت. جاء في نص أوسلو ٢: «تعترف إسرائيل بأن الجانب الفلسطيني يملك الحق في بناء وتشغيل أنظمة اتصالات منفصلة ومستقلة وبنية تحتية، بما في ذلك شبكات الاتصالات وشبكة التلفزيون وشبكة الإذاعة»^(٢٩). وتابعت، من ثم، لوضع اشتراطات يكون فيها نظام الاتصالات الفلسطيني «المستقل» مقيداً ومطوقاً، على الشكل الآتي:

سوف يُسمح للجانب الفلسطيني باستيراد واستخدام أي من أنواع المواتف وأجهزة الفاكس وأجهزة الرد ووسائل نقل المعلومات... وتقرب إسرائيل وتدرك أنه بهدف بناء شبكة منفصلة، فإن الجانب الفلسطيني يملك الحق في تبني معاييره الخاصة واستيراد الأجهزة التي تلبي هذه المعايير... وسوف تستخدم الأجهزة فقط عند تشغيل الشبكة الفلسطينية المستقلة^(٣٠).

النقطة المتعلقة بأن الشبكة لن تصبح مستقلة إلا بعد أن يصبح النظام جاهزاً للتشغيل هي نقطة حاسمة، لأن الشبكة الفلسطينية، إلى اليوم، ليست جاهزة للتشغيل بشكل مستقل، بل هي مستمرة بالاعتماد على الشبكة الإسرائيلية. لم يكن هذا خطأ الفلسطينيين؛ فكما هي الحال بشأن البنية التحتية الأخرى (الإذاعة، الصرف الصحي، سجلات السكان، المياه، المواصلات ... إلخ)، فإن الفلسطينيين خاضعون للقيود الإسرائيلية التي تعترض «حقهم» في إنشاء أنظمة منفصلة ومستقلة. وبما يخص قطاع الاتصالات، تستمر إسرائيل في تحديد حصة الترددات، وأماكن إنشاء البنية التحتية ومعدات التركيب، وسوى ذلك الكثير مما يحدد شكل هذا الحقل. تلك هي معضلة أوسلو: ثمة وعد بسياسة مستقبلية، لكن التفصيات المسبقة تجعل تحقيقها مستحيلاً.

تابعت السلطة الفلسطينية عملها مع افتراض أن القيود المفروضة في أوسلو سوف ترفع لاحقاً. وبعد قيام إسرائيل بتسليم المسؤولية عن البنية التحتية سنة ١٩٩٥، أقامت ما يشبه نظام اتصالات «مستقلاً». ولو تأملنا الأجندة النيولiberالية للسلطة الفلسطينية ومانحها الأجانب، لوجدنا أن الخيارات الوحيدة

28 Paltel, *Annual Report, 2001*, on the Web: <<http://paltel.ps/index.php?lang=en&page=F1136677128>>; Israel, Central Bureau of Statistics, *Israel in Statistics, 1948-2007*, Statistilite; 93 (Jerusalem: The Central, 2009), on the Web: <<http://www1.cbs.gov.il/reader>>, and Israel, Ministry of Communications, “Telecommunications in Israel 2008,” on the Web: <<http://www.moc.gov.il/139-en/MOC.aspx>>.

29 *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington, D.C., September 28, 1995* (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel Information Center, [1995]), Annex III, Article 36.

30 *Israeli-Palestinian Interim Agreement*, Annex III, Article 36, D. 2, emphasis added.

المطروحة لقيام «دولة» ناجحة هي نمو القطاع الخاص، تحرير الاقتصاد، والخصوصية^(٣١)، ولذلك عهدت السلطة الفلسطينية بمسؤولية الاتصالات إلى القطاع الخاص. وكوفئت «بالتل» (شركة الاتصالات الفلسطينية) برخصة حصرية لعشر سنوات لتشغيل أنظمة الهاتف الثابت، وبعقد مدته عشرون سنة لتشغيل خدمات الهاتف الجوال. وفي مقابل هذا الاحتكار، فإن على «بالتل» أن تعطي السلطة الفلسطينية ٧ في المئة من عائدات أرباحها لمدة غير محددة. وقد أجازت الرخصة لـ «بالتل» أن تُنشئ وتشغل ومتلك خطوطاً أرضية، وشبكة خلوية GSM (اتصالات الهاتف الجوال وفق النظام العالمي)، ونقل البيانات بالاتصال، وخدمات تصفح، وهو اتفاق للعموم. والمستثمرون الكبار في «بالتل» هم أشخاص ذوو نفوذ اقتصادي في فلسطين. وكما هو عليه الأمر في معظم أنحاء العالم، كان الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الضخمة في فلسطين وتحقيق الأرباح منها مصدر انتفاع لأولئك المتمتعين أصلاً بقدرة اقتصادية كبيرة^(٣٢). وبحلول سنة ٢٠١٠، بلغت القيمة السوقية لـ «بالتل» أكثر من نصف القيمة المتداولة في سوق البورصة الفلسطينية، وساهمت بأكثر من ثلث ضريبة دخل السلطة الفلسطينية، ومثلت عائداتها ما يقارب ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

تدلّ شخصية السلطة الفلسطينية لقطاع الاتصالات على تفوق منطق السوق^(٣٣). وقد كانت البنية التحتية لقطاع الاتصالات الفلسطينية «مسيّجة» منذ البداية؛ إذ كانت الشبكة مملوكة ملكية خاصة، وكان على المستخدمين أن يتبنّوا كلّ أشكال النفاد، والرسوم، والمراقبة التي تفرضها «بالتل». والسلطة الفلسطينية، في استمرارها بمنهجها في بناء الدولة بشكل عام، لم تتعامل مع البنية التحتية لقطاع الاتصالات على أنها خير عام، ولم تأخذ بالحسبان منافع النفاذ العالمي. وقد احتُفي بـ «بالتل» بوصفها إحدى أولى المؤسسات الوطنية الفاعلة، لكنها لم تكن «وطنية» إلا رمزياً، إذ إن خدماتها لم تكن متاحة إلا لأولئك القادرين على دفع تكاليفها. وبذلك، فإن عملية التسييج لم تكن مفروضة من إسرائيل فحسب، بل كانت مفروضة أيضاً من دولتين مادام جهاز الدولة التابع للسلطة الفلسطينية يمارس السياسات النيوليبرالية في تطوير البنية التحتية.

لم تتحدّ هذه السياسات سيطرة إسرائيل المطلقة على الاتصالات. وعلى سبيل المثال، فقد تواصل في ظل «بالتل» الاعتماد على «بتسيك» في معظم الاتصالات المحلية وفي كل الاتصالات الدولية. وكمالاحظ الناطق باسم «بتسيك» روني ماندلباوم سنة ١٩٩٦ ، فإن الفلسطينيين «لا يتمتعون بأيّ علائم السيادة... وعليهم الاعتماد على البنية التحتية التي نوفرها لهم»^(٣٤). ولم تتغير هذه الحال إلى الآن. و«السيادة» الوحيدة التي تحصلت منذ أوسلو نتجت من تحرير السوق الإسرائيلي، وهو ما أتاح لـ «بالتل» حرية الانتقاء بين مزوّدين إسرائيليين مختلفين. وفي أواخر سنة ٢٠٠٩ ، وبعد صعوبات سياسية كبيرة، بدأ مزوّد ثانٍ لخدمة الهاتف

٣١ يجد القارئ انتقادات للسياسات النيوليبرالية التي تتبعها السلطة الفلسطينية، في: Raja J. Khalidi and Sobhi Samour, “Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement,” *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 2 (Winter 2011), pp. 6–25, and Adel Samara “Globalization, the Palestinian Economy, and the ‘Peace Process’,” *Journal of Palestine Studies*, vol. 29, no. 2 (Winter 2000).

٣٢ انظر: Helga Tawil-Souri, “Digital Occupation: Gaza’s High-Tech Enclosure,” *Journal of Palestine Studies*, vol. 41, no. 2 (Winter 2012).

٣٣ منذ لحظة تسليمها، كانت خصخصة قطاع الاتصالات الفلسطينية أمراً منجزاً. كانت البنية التحتية قد سُلمت رسمياً إلى «بالتل» في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ . وبين آيلول / سبتمبر ١٩٩٥ وkanon الثاني / يناير ١٩٩٧ ، تعاقدت السلطة الفلسطينية مع الشركة الكندية «نورتل» (Nortel) لإنشاء وصيانة شبكة الاتصالات.

٣٤ مقتبس عن: Ilene R. Prusher, “Palestinians Sprint To Break Israeli Grip on Phone Lines,” *Christian Science Monitor*, 20/8/1996.

الخلوي بالعمل، هو وطنية، لكنه لم ينل حتى اليوم موافقة إسرائيل على إدخال الخدمة إلى قطاع غزة.

وفي فلسطين، شأنها شأن بقية العالم النامي، خدمة الهاتف الخلوي أكثر انتشاراً من خدمة الهاتف الأرضي، لأنّها أرخص وأسهل تركيباً نوعاً ما. في صيف سنة ١٩٩٩، أُجري أول اتصال في غزة على شبكة الخلوي التابعة لـ«بالتل»، «جوّال»^(٣٥). واستمرّ المزوّدون الإسرائيليون الأربع، آنذاك، في بيع الخدمة للفلسطينيين (بشكل غير قانوني بحسب اتفاقيات أوسلو وقوانين السلطة الفلسطينية)، من دون أي مسؤولية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية للسلطة الفلسطينية. ومنذ سنة ١٩٩٩، امتلكت «جوّال» أسهماً أكبر في السوق، لكن لا تزال هناك نسبة من مستخدمي الخلوي الفلسطينيين يستخدمون خدمة الخلوي الإسرائيلي، الأرخص. والإشارات الإسرائيليّة متوفّرة عموماً في أرجاء الأرضي المحتلة لأن المزوّدين الإسرائيليّين لم يكتفوا بإنشاء البنية التحتية وتركيبها في إسرائيل وحدها، بل في الضفة الغربية كذلك، وعادةً في الطرق الفرعية، وعلى قمم التلال، وفي المستوطنات، والمراكيز الحدوّدية، والمنشآت العسكريّة. وبينما لا توجد بنيّة تحتية تملّكها إسرائيل داخل غزة بعد انسحاب سنة ٢٠٠٥، فإن الإشارات الخلويّة من الأبراج الإسرائيليّة، الممتدّة على طول الحدود، تصل بشكل جيد إلى القطاع الذي هو عبارة عن شريحة ضيّقة. كما تدعم الشبكات الإسرائيليّة أحدث التطويرات مثل الجيل الثالث 3G، والجيل الرابع 4G، وخدمات الخرائط الجغرافية، وجميع تقنيات الهاتف الجوّال، وهي أسباب إضافية لجعل هؤلاء المزوّدين مصدر جذب للفلسطينيين. علاوة على ذلك، وبما أن المجال الخلوي في جميع أرجاء فلسطين -إسرائيل خاضع لإدارة وزارة الاتصالات الإسرائيليّة، فإن المزوّدين الإسرائيليّين الأربع للخدمة الخلويّة يَثْبُتون، مجتمعين، إشارات أقوى بألفي ضعف من إشارات «جوّال». وتتواصل أفعال المزوّدين الإسرائيليّين والمشتركين الفلسطينيين غير القانونية. ويدعى المزوّدون الإسرائيليّون أنهم عاجزون عن التحكّم في مستخدمي الخدمة المسبقة الدفع في المناطق الفلسطينيّة، بينما تعمد السلطة الفلسطينيّة إلى حظر استخدام الفلسطيني للبطاقات الهاتفيّة والهواتف الجوّالة الإسرائيليّة وفرض العقوبات على ذلك^(٣٦). وكما هي حال الهواتف الأرضيّة، فإن معظم الخدمة الخلويّة في شبكة «جوّال» (وشبكة «الوطنيّة» في الضفة الغربية) تعتمد على خط الشبكة الإسرائيليّ الرئيسي.

إن كلاً من خدماتي الهاتف الأرضي والخلوي نتاج لمرحلة أوسلو؛ وقد نُقلت مسؤولية البنية التحتية المتواضعة الموجودة قبل سنة ١٩٩٥ إلى السلطة الفلسطينيّة. وينبغي ألا يُنفَّذ من هذا أن سياستي هاتين التقنيتين مختلفتان، وإن كانت الخطوط الأرضيّة مدجّحة في النظام الإسرائيلي فيها الهواتف الخلويّة غير مدجّحة؛ إذ إن كلاً منها مرغمة على الانعزال عن الشبكات الإسرائيليّة مع بقائهما معتمدة عليها في الوقت ذاته. وفي حين تتطلّب التقنيّات الهاتفيّة الأرضيّة والخلويّة آليّات تشغيل مختلفة، فإن البنية الأساسية للاتصالات الفلسطينيّة بأكملها خاضعة للحصار.

يصبح على البنية التحتية المطلوبة لاتصال الإنترنّت ما يصحّ على تلك الخاصة بالاتصال الهاتفي، ولذلك فإن إمكان قيام اتصال إنترنّت «مستقل» وحدود ذلك الاتصال يوازي ذلك الخاص بالخطوط الأرضيّة. وحتى سنة ٢٠٠٥، كانت خدمة الإنترنّت في المناطق الفلسطينيّة المحتلة «تنافسيّة»؛ إذ كان ثمة ما يقارب ذرّينة من مزوّدي خدمة الإنترنّت (ISP) في الضفة الغربية، وبضعة مزوّدين في قطاع غزة. وكانوا جمِيعاً

^(٣٥) أصبحت خدمة «جوّال» متاحة في الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. مقابلة شخصية، «جوّال»، تموز/يوليو ٢٠٠٥.

^(٣٦) للمزيد عن خدمة الهواتف الخلويّة، انظر: Carlo Maria Rossotto, "West Bank and Gaza Telecommunications Sector Note: Introducing Competition in the Palestinian Telecommunications Sector," (Working Paper, World Bank, Washington, DC, 2008), and Arab Advisors Group, "Palestine Telecommunications Market Indicators and Projections," (Amman, 2008).

يعيدون بيع النطاق الإسرائيلي بسبب منع البوابات العالمية داخل المناطق الفلسطينية. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، بدأت «بالتل» بشراء جميع شركات تزويد خدمة الإنترنت الفلسطينية عبر فرعها المختص بخدمة الإنترنت، «حضارة»، ولم يأت صيف تلك السنة حتى كانت قد احتكرت السوق. وبينما انتهى هذا الاحتكار في الضفة الغربية مع إنشاء وطنية في سنة ٢٠٠٩، استمر الاحتكار في قطاع غزة، دالاً مجدداً على خصخصة الخدمة وتسيير التكنولوجيا الرفيعة^(٣٧).

الحدود المفروضة على الاتصالات

كلفت السلطات الإسرائيلية «حضارة» بتزويد نطاق محدود لاستخدام شبكة الإنترنت في فلسطين، وهو ما أدى إلى جعل تصفّح الإنترنت في المنطقة المحتلة أبطأً من مثيله في إسرائيل. وكان المزودون الإسرائيليون يبيعون النطاق لشركة «حضارة» بأسعار عالية مقارنة بشركات التزويد الإسرائيلية، وهو ما جعل تصفّح الإنترنت أغلى ثمناً بالنسبة إلى المستخدمين الفلسطينيين. علاوة على ذلك، كانت الحكومة الإسرائيلية قد فرضت قيوداً صارمة على أنواع المعدات المسموح بها. وبخصوص الوضع في قطاع غزة، فإن كل الروايات المشغّلة لشبكة الإنترنت موجودة في إسرائيل. وقد أدى اجتماع التكاليف العالية، والرسورات البطيئة، والتقييدات المحددة إلى تقييد النطاق، بمعنى أن تدفقات الإنترنت الغزاوية باتت محدودة، وهو ما أدى إلى تقييد تفاعل الغزاويين مع الشبكة كذلك. وكما تقول امرأة فلسطينية: «أن تكون مفصولة عن الشبكة يعني أن تكون نصف ميت»^(٣٨)، وليس في هذا أي مبالغة. يقول دبليو. ج. ت. ميشيل:

إن لم يكن في استطاعتك الحصول على بaitات بشكل متقطع بكمية ملائمة، فلن يكون بمقدورك الاستفادة من الإنترنت مباشرةً... إن الوصول المباشر إلى نطاق أساس لمعطيات ليشّبه وجودك في شارع رئيس، أمّا الاتصال البطيء بالشبكة فيتركك بعيداً في الريف أو في الغاب، حيث يتضاعل تدفق المعلومات إلى أدنى درجاته، وتعجز عن إجراء اتصالات كثيرة، وتصبح التفاعلات أقل كثافة^(٣٩).

إن مستخدمي شبكة الإنترنت في قطاع غزة مجبرون على تصفّح الإنترن特 بتكلفة عالية وسرعة بطئه، وهو ما يؤدّي إلى تقييد اتصالاتهم وتفاعلاتهم الافتراضية بشكل كبير. إضافة إلى ذلك، وكما هي عليه الحال في قطاع الاتصالات، فإن القيود التي تفرضها الدولة الإسرائيلية تجبر حركة البيانات في شبكة الإنترن特 على المرور عبر إسرائيل. إن الإنترن特 محاصر بسبب خصخصة الشبكة، والتكاليف العالية، والقيود المفروضة على نطاق الشبكة، وهو محاصر مكانيّاً أيضاً.

لقد أُصبِّت الحواجز في شقّ طبقات البنية التحتية للاتصالات. وعلى سبيل المثال، جاء في نص المادة

^{٣٧} مقارنة مثيرة للاهتمام، يمكن للمرء دراسة «المعازل الرقمية» الطوعية المؤسسة على الإنترنرت وعبر «هواتف كوشر الخليوية» من قبل المجتمع الحسيدي في إسرائيل؛ انظر Heidi A. Campbell and Oren Golan, “Creating Digital Enclaves: Negotiation of the Internet among Bounded Religious Communities,” *Media Culture Society*, vol. 33, no. 5 (July 2011), pp. 709-724, and Heidi A. Campbell, “What Hath God Wrought? Considering How Religious Communities Culture (or Kosher) the Cell

Phone,” *Continuum: Journal of Media and Cultural Studies*, vol. 21, no. 2 (June 2007), pp. 191-203.

وبالإشارة إلى تاريخ التسييج البري والرقمي، سواء بسواء، استخدم مفردة «تسبيح» للإشارة إلى عملية مفروضة. انظر المأمور رقم ٧ أعلاه.

^{٣٨} مقتبس عن: John Davison, “3G Void Limits West Bank’s Smartphone Revolution,” *AFP*, 24/7/2013, on the Web: <<http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gj8XJSnftYZ0jFISEFv42mDKOgxJA?docId=CNG.f512c651d049414c24a2eab35be6f99f.611>> (Accessed 24 September 2013).

³⁹ William J. Mitchell, *City of Bits: Space, Place, and the Infobahn* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1995), p. 17.

٣٦ من اتفاق أوسلو ٢: «تعترف إسرائيل بحق الجانب الفلسطيني في إقامة روابط اتصالات (بالموجات القصيرة وبشكل طبيعي) لربط الضفة الغربية وقطاع غزة عبر إسرائيل»^(٤٠). وجرى إنشاء رابط بالموجات القصيرة سنة ١٩٩٥ لربط الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن سرعان ما تم إسياعه مغناطيسيًا (بسبب رفض وزارة الاتصالات الإسرائيلية توفير نطاق أعرض)، فبات على معظم حركة البيانات أن تعاود مرورها بشبكة «بتسيك». وكان يحظر على «بالتل» استيراد المعدات - البدالات الهاتفية، أبراج البث، إلخ - التي تتيح لها إنشاء شبكة مستقلة فعليًا يمكن لها ربط الاتصالات عبر جميع أرجاء المناطق الفلسطينية.

تضارفت هذه الضروب من القيود «الإقليمية» مع إجراءات «قانونية» وعسكرية لتزييد من احتواء البنية التحتية للاتصالات الغزاوية. علاوةً على ذلك، يجب فهم هذه القيود على أنها اقتصادية جزئيًا، وسياسية جزئيًا، وجغرافية جزئيًا، ورمزية جزئيًا؛ بمعنى آخر، إن محصلة القيود تفوق مجموع عناصرها. وتتضمن هذه القيود مصادرة وحظر استيراد المعدات، ومنافسة المزودين الإسرائيليين غير القانونية، والنطاق المحدود، وقيودًا على أنواع المعدات التي سيتم نصبها وأماكنها، وحظر التقنيات الجديدة والحديثة مثل تقنية تحديد الموقع GPS، وتأخير الموافقات، والتدمير المنهجي للآلات والبنية التحتية. وإليكم هذه الأمثلة الوفيرة: إن المدى المحدود لشبكة «جوال» يعني أن مشتركيها الذين يفوق عددهم المليونين يدفعون في مقابل خدمة سيئة؛ ذلك أن الشبكة كانت قد صُممّت لدعم مشتركيها المئة وعشرين ألفاً الأوائل. ولا تزال «حضارة» بانتظار الترخيص بإطلاق مشغل إنترنت يتيح لحركة البيانات في الإنترنت التملص من إسرائيل. ويتم إغلاق شبكات الاتصالات في غزة بشكل مستمر لأسباب متعددة، ولا سيما/ بما فيها إخفاق «بالتل» أو تأخرها في الدفع لمزوديها الإسرائيليين ويسبب قضايا «أمنية» تحددها إسرائيل. كما يجري اعتراض الإشارات الهاتفية وإشارات البث وقرصتها من قبل القوات الإسرائيلية. وخلال حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مثلاً، عمد الجيش الإسرائيلي إلى إرسال رسائل نصية وبريد صوتي إلى مستخدمي الخطوط الأرضية والخلوية في قطاع غزة.

ويرى إyal وايزمان أن هذه «تقنيات تحذير» تتيح للجيش الإسرائيلي القدرة على تحذير الغزاويين من عمليات قصف وشيك، وبذلك تحول مستقبلها «بشكل قانوني» إلى «أهداف شرعية»^(٤١). أمّا من وجهة نظر المستخدم الفلسطيني، فإن تقنيات التحذير هذه هي أيضًا تقنيات تسييج واحتلال. والحقيقة، أن شبكة الاتصالات الفلسطينية بأكملها قضية عسكرية إسرائيلية: على سبيل المثال، يتوجب على «بالتل» وأي شركة إسرائيلية تعامل معها أن تنسقاً عملياتها مع الجيش الإسرائيلي ومديرية التنسيق والارتباط والتعاون الإسرائيلي المسؤول عن قطاع غزة. خذوا تصريح مسؤول إسرائيلي عن مد الكابلات إلى غزة في صيف ٢٠١٢: «لقد أجز الأمر برمتّه في ظل تدابير عسكرية صارمة»، مضيقًا: «لقد تمت إدارة العملية والتعامل معها على أنها عملية عسكرية»^(٤٢). وتمارس آليات الاحتلال الرقمي عبر تعكير الحياة اليومية، وليس خلال لحظات العنف الاستثنائية فحسب؛ ففي كل يوم «عادي»، يمر الاتصال الهاتفي للشخص الغزاوي عبر إسرائيل، ويتم اعتراض إشاراته كلما حوت طائرة من دون طيار في السماء فوقه (أحياناً

40 Israeli-Palestinian Interim Agreement, Annex III, Article 36, D.3d

41 Eyal Weizman, "Lawfare in Gaza: Legislative Attack," *OpenDemocracy*, 25/2/2009, on the Web: <<http://www.opendemocracy.net/article/legislative-attack>>.

42 Anna Sheinman, "Peace at Israel/Gaza Fence as Internet Cables Laid," *Jewish Chronicle*, 5/10/2012, emphasis added, on the Web: <<http://www.thejc.com/news/israel-news/84946/peace-israelgaza-fence-internet-cables-laid>> (Accessed 15 November 2012).

بمعدل مرة كل خمس عشرة دقيقة)، وقد يتم فصل هاتفه أو التشویش عليه، وترافق اتصالاته عبر الإنترنٌت. ويتوّجَّب على هذا المستخدم الغزاوي أن يدفع، بسبب وجود هذه الاعتراضات والتدخلات، ضعفي ما يدفعه نظيره الإسرائيلي.

ليس المستخدم وحده خاضعاً لمنطق الاحتلال، بل البنية التحتية للاتصالات كذلك. وعلى الرغم من أن خطة الانسحاب من غزة التي أقرّها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئيل شارون نصّت على أن إسرائيل ستسلِّم البنية التحتية للخطوط الأرضية في الأراضي الفلسطينية المشمولة بالخطوة سليمة، فإن الجيش الإسرائيلي عمد إلى استهداف الاتصال الشمالي - الجنوبي الأساس في القطاع، بل تجاوز ذلك إلى دفن أجزاء من الخط تحت أنقاض مستوطنة كفار داروم^(٤٣). وفي بعض الحالات، كان الدمار واسعاً ومنهكاً، ولا سيما خلال العدوان على غزة في ٢٠٠٩-٢٠٠٨، حينما قدّرت أضرار شبكة «بالتل» في غزة بما يزيد على ١٠ ملايين دولار^(٤٤). إن كلاً من التدمير المنهجي للمعدات ومنع استيرادها وتركيبها يتسبّب في تقيد تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الرفيعة. وكما هي حال جميع القيود المفروضة على البنية التحتية في غزة - من الكهرباء إلى الصرف الصحي - فإن إعاقة إنشاء بنية تحتية «طبيعية» يحدث بمعدل يومي لا خلال العمليات العسكرية فحسب. ففي آب/أغسطس ٢٠١١، مثلاً، تم فصل الخطوط الأرضية الدولية، والهاتف الجوال، واتصالات الإنترنٌت في غزة حينما تسبيّت جرافة عسكرية إسرائيلية بقطع خطوط الاتصال قرب معبر ناحل عوز، وأضطررت «بالتل» إلى طلب الإذن الإسرائيلي لإصلاح الخط^(٤٥).

تسعى «بالتل» والشركات التابعة لها إلى تحقيق «انفصال» تام عن إسرائيل، بما في ذلك إنهاء اعتمادها على مزودين ومعدات إسرائيلية، ولكن لا يزال هذا الأمر غير قابل للتحقق على أرض الواقع؛ إذ إن إسرائيل تسهل جلب معدات شركات «بالتل»، و«جوال»، و«حضرارة» من مزودين إسرائيليين لا من مزودين أجانب. في هذا الصدد، يقول أحد إداري «بالتل» في سنة ٢٠٠٥: «إِنَّا [السلطات الإسرائيلية] ترغمنَا على تفضيل التعامل مع مزودين من إسرائيل. ولطالما كانت عوائق مفروضة على التكنولوجيا الخاصة بنا»^(٤٦). وفي كل الأحوال، لم يُسمح إلا لمعدات قليلة محدودة، أكانت إسرائيلية أم لا، بالدخول إلى غزة منذ فرض الحصار، سواء لإصلاح ما تم تدميره أو للحفاظ على ما هو موجود أو لتجديده.

ويعبّر إداري آخر في «بالتل» عن قلق إضافي، منتشر بين الفلسطينيين: «كيف لنا أن نعلم بأن المعدات القادمة من إسرائيل لم يجر التلاعب بها؟... لعلهم يجعلونها أضعف، وربما يضعون فيها آليات مراقبة»^(٤٧). وبينما نفتقد وجود دليل حاسم منشور يفضل محتوى أي مراقبة تجاه المستخدمين والشبكات الفلسطينية بشكل خاص، فإن مئات الآف الفلسطينيين مقتنعون بأنهم خاضعون للمراقبة، خاصة أولئك الذين يستخدمون الشبكات الخلوية الإسرائيلية^(٤٨). على سبيل المثال، انتهى الأمر بأمراء فلسطينية أرسلت كمبيوترها إلى

43 Personal Interview, MTIT Minister, 12 January 2006.

44 "Interview: Saad Al-Barrak of Zain," (Global Telecoms Business, 1 March 2009).

45 "Internet, Phone Service Restored in Gaza," (Ma'an News Agency, 11 August 2011), on the Web: <<http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=412107>>.

46 مقابله شخصية، بالتل، ٥ تموز / يوليو ٢٠٠٥.

47 مقابله شخصية، بالتل، ٧ تموز / يوليو ٢٠٠٥.

48 هناك من يذهب بعيداً في عدم استخدام أي تكنولوجيا اتصالات على الإطلاق؛ فمثلاً، يشرح أحد الباحثين: «معظم المستجيبين عرّروا عن قلتهم وخوفهم من مثل هذه المراقبة، وادعوا أنهم وضعوا هذا بعين الاعتبار عند تصفح الإنترنٌت. ثلاثة من المستجيبين أخبرواأعضاء المجموعة بأنهم أصبحوا مصابين برهاب تكنولوجى وكانوا مستعدين للعيش من دون تكنولوجيا، بما فيها كمبيوتراتهم Nadera Shalhoub-Kevorkian and Tamar Berenblum, "Panoptical"؛ لكي يشعروا بالأمان فحسب». انظر:

فني فلسطيني بالاضطرار إلى التوجه إلى الشرطة الإسرائيلية لاستعادة صورها وملفاتها الشخصية، في ما أرغم آخرؤن على التعاون بعد «اكتشاف» اتصالاتهم الشخصية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. وفي إحدى الحالات الأكثر شهرة، قُتل خبير القنابل يحيى عيّاش في غزة عندما انفجر هاتف خلوي في أدنه، وكان مُخبر تابع للشين بيت (جهاز الأمن العام الإسرائيلي) قد أعطاه إياه، فيما استهدفت غارة جوية القائد السياسي لحماس عبد العزيز الرنتسي، ويُعتقد بأنهم قاموا برصده من خلال برنامج تحديد الواقع GPS في هاتف خلوي^(٤٤). وكان ثمة شائعات متشرّبة كذلك بأن هواتف عامة تابعة لـ «بالتل» انفجرت في قطاع غزة. وفي سنة ٢٠٠٧، كشفت تحقيقات إعلامية في إسرائيل أن التراخيص التي يتسلّمها حاملو الهواتف الخلوية الإسرائيلية تحتوي على ملحق سري توّزعه الشين بيت يتم بموجتها مراقبة معلومات عن المحادثات والرسائل المتداولة على الهواتف الخلوية. ولقد ثار جدال في الكنيست بخصوص مشروع قانون يسمح للشرطة بإنشاء قاعدة بيانات ضخمة ومحرك بحث يتضمّن أرقاماً هاتفية، وأسماء المشتركين في خدمة الهواتف الخلوية، والأرقام التسلسليّة للهواتف الخلوية، وخرائط لموقع الهواتف. وعلى الرغم من أن المشروع لم يمرّ، فإن ملحقاً أميناً أجاز للمؤسسات الأمنية استعادة معلومات عن الاتصالات من دون حاجة إلى مراجعة قضائية ومن دون علم المستخدمين^(٤٥). وإسرائيل تاربخ في التنصت، والرقابة والمراقبة –أكان ذلك على مواطنيها، أم على الفلسطينيين في المناطق المحتلة، أم على مواطنين أجانب من خارج المنطقة، تحت رعاية الموساد. وكما تختتم امرأة فلسطينية بالقول: «يساورني هاجس أتنبي سأسجن بسبب استخدام الإنترنت... كيف يمكن للمرء العيش وكل شيء تحت السيطرة؟»^(٤٦)

تعزز إجراءات السيطرة «من دون احتكاك» المذكورة آنفًا قيام حواجز مكانية تعرّض تدفقات التكنولوجيا الريفية، وتُكبح تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وتديم التبعية والتخلّف الاقتصادي الغزاوي (وبالتالي العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة). وليس أمام «بالتل» وفروعها خيار سوى شراء معدات الاتصالات من السوق الإسرائيلي. ويعني دفع البنية التحتية الغزاوية إلى الاعتداد على خط الشبكة الإسرائيلي الرئيس والمزودين الإسرائيليين انتفاع الشركات الإسرائيلية مالياً من مستخدمي قطاع الاتصالات الفلسطيني. وإنجلاً، تقوم الشركات الإسرائيلية بمراومة العائدات الفلسطينية المنشأ في عدد من النقاط. فالشركات الإسرائيليّة تزيد التكلفة على المكالمات بين هواتف شركة «جوّال» والأرقام الإسرائيليّة الأرضية والخلويّة. وبها أن جميع المكالمات الدوليّة، والمكالمات إلى الضفة الغربية، والمكالمات الداخليّة في غزة، تمر عبر إسرائيل، فإن المشغلات الإسرائيليّة تجبي كذلك «رسوم إنباء». وكما قال أحد إداري «بالتل» متذمّراً سنة ٢٠٠٦: «بالتل هي أحد أكبر زبائن بتسيك»^(٤٧). وهذه الدينامية متجلّرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات بأكمله؛ ففي سنة ٢٠١١ مثلاً، استورد الفلسطينيون من إسرائيل ما تزيد قيمته قليلاً على ٢٢ مليون دولار في خدمات تكنولوجيا المعلومات (من صناعة يبلغ تاجها الكلي، بما فيه «بالتل»، حوالي ٥ مليارات دولار). وبعيداً عن

Web: Internet and Victimization of Women,” *International Review of Victimology*, vol. 17, no. 1 (January 2010), p. 87, and Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 33 (London: New York, NY; Routledge, 2011), and Stevens, “Surveillance Policies”.

49 Samuel M. Katz, *The Hunt for the Engineer: How Israeli Agents Tracked the Hamas Master Bomber* (Guilford, Conn.: Lyons Press, 2002).

50 Yuval Yoaz, “Secret Clause lets Shin Bet get Data from Cell Phone Firms,” *Haaretz*, 24/9/2007, on the Web: <<http://www.haaretz.com/hasen/spages/906489.html>> (accessed 12 January 2010).

51 Shalhoub-Kevorkian and Berenblum, p. 89.

«بالـِل»، هناك ٢٥٠ شركة فلسطينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، من بينها عشرات تقوم بإنجاز أعمال لشركات في إسرائيل^(٥٣). وإن ادعاءات المستثمرين والسياسيين والصحافيين بأن هذا يُظهر «منطقة نادرة من التعاون بين الجانبين» وبأن المشاريع التكنولوجية تولد «سلامًا من خلال الأرباح»، أو أن «وادي السيليكون الفلسطيني الناشئ يتلافي قضايا الحدود» هي ادعاءات مضللة ومتغطرسة في أفضل الأحوال^(٥٤).

إن الاتصالات مثل لـ «الإدارة الذاتية» تحت الاحتلال. وهي ليست إدارة ذاتية إلا إلى حد ما، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتهادها المحوري على البنية التحتية الإسرائيلية. وتُظهر الاتصالات، أيضًا، أدوار السلطة الفلسطينية و«بالـِل» كفاعلين تابعين للسيطرة الإسرائيلية التي تبقى قادرة، مع ذلك، على الانتفاع من هذا الوضع اقتصاديًّا. وحين يُضيف المرء إلى هذا المزيج «تأمين» إسرائيل لجميع أشكال الحدود، فإن مجال التكنولوجيا الرفيعة يصبح نموذًجاً مصغًراً لتفاوتات القوة الفلسطينية/الإسرائيلية. ثمة مجال للمرأوغة، والتحديث، وثمة بالطبع مجال أمام المصالح المهيمنة كي تراكم رأس المال، لكن ذلك لا يتم إلا إذا سمحت به القيود المفروضة من جانب إسرائيل. صحيح أن لدى الغزاويين بنية تحتية في مجال الاتصالات، ويمكنهم تركيب الخطوط الأرضية، وإرسال رسائل نصية على الهواتف الخلوية، وتصفح الإنترنت، ولكن يتم ذلك كله بطريقة محدودة بشكل كبير. ولا شك أن هذا لا يقتصر على الحيلولة دون التطور الكامل والمستقل للبنية التحتية للاتصالات، بل يخدم كذلك كآلية من آليات التكنولوجيا الرفيعة تمنع الارتباطات المكانية والتواصلية والمرمزية، أو تحاصرها.

(لا) حدود الاحتلال الرقمي

لم ينتهِ الاحتلال الإسرائيلي لغزة بعد؛ بل قام بالتكيف لاستيعاب المجال الرقمي. وينبغي فهم هذا الأمر بطريقتين محدَّدين ومتداخلين. أولاً، حققت إسرائيل استراتيجية تسييج واحتواء تُرجمت إلى إنشاء سياج بري وجوي وبحريٍّ متبع حول غزة سرعان ما أصبح تكنولوجياً. ثانياً، يتم وضع حدود على الغزاويين من خلال حدود اعتمادية «صلبة» ولو التحتمت أيضًا مع المجال «الناعم» والأثيري للبنية التحتية الرقمية وتركَّزت فيه. وبشكل مشابه لعملية التسييج البري، فإن عملية مجالية فعالة تُنتج أشكالًا جديدة من حقوق الملكية وأنظمة مختلفة من التوزيع، والعبور، والإقصاء. إن غزة، بكل النيات والمقداد، «سجن» مكانٌ فعليٌّ^(٥٥)، لكنه سجن رقميٌّ أيضًا.

بات «فضاء السلطة» الإسرائيلي متسقًا بـ عدم التحديد: هناك حدار، هناك طائرات من دون طيار تحوم في الأرجاء، هناك بنية تحتية محدودة في قطاع الاتصالات، وتدفق إنترنت يجب أن يعبر من خلال خط

53 Daniela Berretta, “Palestinians Seeking Statehood Look to High-Tech,” (AP (Website), 17/4/2013), on the Web: <<http://bigstory.ap.org/article/palestinians-seeking-statehood-look-high-tech>> (Accessed 24 September 2013).

٤٤ بالترتيب، هذه الصريحات من: المصدر نفسه؛ That Are Reshaping The Israeli-Arab-Palestinian World,” (Forbes (Website), 12 August 2013), on the Web: <<http://www.forbes.com/sites/richardbehar/2013/07/24/peace-through-profits-a-private-sector-detente-is-drawing-israelis-palestinians-closer/>> (Accessed 25 August 2013), and Isabel Kershner, “West Bank’s Emerging Silicon Valley Evades Issues of Borders,” New York Times, 29/7/2012, on the Web: <http://www.nytimes.com/2012/07/30/world/middleeast/palestinians-building-tech-hub-in-west-bank.html?_r=0> (Accessed 2 August 2012).

انظر، على سبيل المثال، في هذا الاقتراض: «هذا قطاع لاحدود له [...] كلَّ ما تحتاج إليه هو كهرباء وخط هاتفي» (مُقتبس في كيرشنر) الذي يُخفى في رؤية أن كلاً من الكهرباء والخطوط المائية الضرورية للقطاع بحد ذاتها تعمل محدودة.

٤٥ وهو اصطلاح طالما استخدمنه الأجهزة الإسرائيلية لوصف غزة، انظر: Israel, Ministry of Foreign Affairs, “Agreed Documents on Movement”.

الشبكة الرئيس الإسرائيلي. وتترابط هذه العوامل كلها لتخلق فضاء سيطرة. وإنماج إسرائيل حدود غزة وسيطرتها عليها بما اعتياديان وجديدان، واقعيان وتجريديان، ماديان وسايريان، من دون احتكاك. والسيطرة على التكنولوجيات الدنيا والرفيعة هي ما يحدد معنى احتواء إسرائيل لغزة مكانتها. إن مادية الحدود التي تقيمها إسرائيل وتسير عليها لا تتجلّى في طريقة إعادة تشكيل المشهد فحسب، بل أيضًا عبر وسائل أخرى متعددة تناصر الغزاويين.

قد تبدو حدود التكنولوجيا، أو قد تكون بالفعل، أقل وضوحاً من الجدران، والبوابات، والأسوار، والمحاولات في العالم المادي، لكنها ليست أقل واقعية ودلالة بالمعنى السياسي. ولعلها تعكس ببساطة نمو مجال «أجهزة الأمن الخفية» التي نعيشها اليوم. وحصر غزة ملتحم بالمجال التكنولوجي، مع أنه يوازي الحدود الصلبة المنصوبة على الأرض وخرائط الحدود بين إسرائيل وغزة. إذًا، بينما يلتحم الحصار بالمجال الأثيري، فإنه في هذه الحالة يكون متراكماً أيضًا.

بيد أن تقييد السياسات الإسرائيلية البنية التحتية الفلسطينية في قطاع الاتصالات يُظهر المدى المكاني للقوة الإسرائيلية: أبعد من أي حدود إقليمية مفترضة. بعبارة أخرى، تُظهر الاتصالات في غزة ما بعد الانسحاب أن إسرائيل لم تخرج من قطاع غزة بل أضفت ضبابية على الحدود بين إسرائيل / غزة. والحدود المتحركة ودينامية لأنها ليست مجرد مؤسسة قانونية لتأكيد وحدة أراضي الدولة، بل هي نتاج ممارسة اجتماعية ونتيجة تطورات تاريخية وجغرافية^(٥٦).

وفي حالة إسرائيل / غزة، فإن الحدود هي نتيجة تطورات تكنولوجية أيضاً. وبهذا، ينبغيأخذ مزاعم النجاح التكنولوجي الإسرائيلي بالتناغم مع التكاليف، المفروضة غالباً على الآخرين، التي تعنيها هذه النجاحات وتعتمد عليها. وإن كلمات المدير التنفيذي لـ «سيسكو»، جون شامبرز، الذي يتباهى قائلاً إننا «نريد لإسرائيل أن تكون مثالاً لقيام بنية تحتية للنطاق العريض بتغيير المجتمع»^(٥٧)، لتغدو أكثر إزعاجاً حين نفهم أن مثل هذه التطورات ليست منفصلة عن الشروط السياسية. إن التكنولوجيا واستخدامها مترافقة، بالطبع، مع سلوكيات بشرية متنوعة تؤثر وتتأثر بالأشكال والبني المؤسساتية للسلطة، وبهذا فإن صناعة العالم «الافتراضي» وفضاءات التكنولوجيا الرفيعة تتطلب تحليلاً للسلطة العالمية والمحلية، وأشكال الظلم، والتفاوتات والترابات الهرمية، وكيف تقوم هذه العوامل بنقش فضاءات جديدة من المعرفة والقوة وإنماجها.

وكما هو شأن العمليات الاجتماعية والسياسية جميعها أياً تكن، فإن هذه ليست من حالات إماً / أو، بل توازن على طول طيف يرتوح من المسموح إلى الممنوع، حيث تمكن السيطرة عليها واحتوازها بالشكل الأمثل. والمثال المتعلق بتعذر رؤية نظام تحديد المواقع GPS معتبر هنا، إذ يقول زائر أجنبي:

إنهم [الفلسطينيين] ليسوا موجودين بشكل كامل على الخريطة ويصعب إيجاد الدروب إلى قصصهم. هذا ينطبق حرفياً على الفلسطينيين [...] ويسهل إيجاد القصص الإسرائيلي لأن نظام تحديد المواقع يعمل بشكل جيد هناك، لكن من الممكن أيضاً إيجاد القصص

56 Henri Lefebvre, *The Production of Space*, Translated by Donald Nicholson-Smith (Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1991).

57 Quoted in: David Shamah, “Israel’s 1Gbps Fiber will Show the World what Superfast Broadband Can Really Do: Cisco CEO,” (ZDNet, 25 June 2013), on the Web: <<http://www.zdnet.com/israels-1gbps-fiber-will-show-the-world-what-superfast-broadband-can-really-do-cisco-ceo-7000017203>> (Accessed 24 September 2013).

الفلسطينية ما دام ثمة خرائط أخرى لاستخدامها. وهذا مظهر مبشر بالنسبة إلى نظام تحديد الموضع الفلسطيني – هناك على الأقل طرق رمادية بلا أسماء^{٥٨}.

في مقابل الواقع القائم، ثمة بالفعل طرق وفضاءات رمادية ينقش الفلسطينيون أنفسهم من خلالها. على سبيل المثال، قام فلسطينيون، حتى من دون تقنيات الجيل الثالث 3G ونظام تحديد الموقع GPS، بإنشاء بنك معلومات لمفعمة مستخدم الهاتف الجوال خاص بأحوال الطرق (من الحوادث والاختناقات المرورية إلى وضع الحاجز)، وقد دُعي «أزمة»، وهو يعتمد على إرسال المعلومات عبر الرسائل النصية.

تُظهر حالة غزة كيف أن الشبكات الرقمية عمليات مصممة تتكامل في إنتاج الفضاء. وطوال عقود، وخاصةً منذ الانسحاب، خضع المشهد الغزاوي لتحولات تسهل الأمر على أنظمة المراقبة. وكما يقول باحث محلي:

إن حالة قطاع غزة، بفرادتها كسجن مفتوح وكمثال حي للتقنيات البصرية الشاملة (panoptical) والطيفية الشاملة (panspectral)، ذات دلالات على مستوىين: محاولة إسرائيل استخدام هذه التقنيات لامتلاك سيطرة طيفية شاملة كاملة وكلية بالمعنى الدولوزي (ولكي تعاقب حينما ترى ذلك ضروريًا) وذلك في الوقت الذي تعمل حقل تجارب لتقنيات مائلة سوف يتم تطبيقها في إطار المجتمعات المتقدمة^{٥٩}.

غزة سجن مسيطر عليه بفعل تقنيات بصرية شاملة وطيفية شاملة، لكنها أكثر تعقيداً من مجرد كونها فضاءً للسيطرة الدولوزية. ويُسْمِي الاحتلال الرقمي الالقاء السريع بين الرأسالية النيوليبرالية والكولونيالية في التحويل الفعال للاقتصاد الاجتماعي، وللديموغرافي، والثقافة في غزة باتجاه الخصخصة والمراقبة والسيطرة المتزايدة. ويُجسّد تسيير الاتصالات القيود الدينامية على الأرض، والسياسة، والاقتصاد، والاتصالات، وبالنتيجة، احتواء غزة.

يُظهر مثال الاتصالات كيف تكون التكنولوجيا أساساً لخلق نوع خاص من النظام السياسي. كما يبيّن كيف تغير التقنيات بحد ذاتها حدود إسرائيل /غزة بطرق غير متوقعة. وبمعنى ما، لا يعود ثمة حدود على الإطلاق؛ ذلك أن آليات السيطرة والمراقبة الإسرائيلية تعم بسهولة فوق أي حدود مادية وافتراضية، وتحت، وداخلها، وبينها. ومن الواضح أن هذا لا يصح على الغزاويين: فحدودهم صلبة، غير نفوذة في معظمها، ودائمة الحضور، وفي كل مكان. وفيما تعمل مثل هذه الحدود على تقييد الغزاويين وربطهم وحجزهم «ووضعهم» ضمن حاجز مفروضة، فإنها تمثل أيضاً الفضاء التي تنظمها إسرائيل وتعيد تنظيمه بالتوافق مع مبادئها في السيطرة والمراقبة والعنف. ويبين هذا التجسد المتناقض كيف أن الأمن الإسرائيلي يخترق الممارسات اليومية، والاقتصاد، والسياسة، وهندسة الحياة الغزاوية. ويجعل غزة نوعاً من التهديد الطفيلي، فإن كل شيء حولها، أو فوقها، أو تحتها أو داخلها يغدو هدفاً للسيطرة الإسرائيلية. كما تُظهر غزة المدى المكاني للتكنولوجيا ذاتها: ذلك أن مُتَّصل العنف يمر عبر المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع وجود علاقات تكنولوجية تخترق هذه الأشكال جميعاً. ويستمر الاحتلال بأيّ اسم آخر.

58 Paul Alexander, "GPS Invisibility in Palestine".

59 Michael Dahan, "The Gaza Strip as Panopticon and Panspectron: The Disciplining and Punishing of a Society," in: M. Strano [et al.], eds., *Proceedings Cultural Attitudes Towards Technology and Communication* (Murdoch, Australia: Murdoch University Press, 2012), pp. 25-37.

المراجع

Books

- Chadwick, Andrew and Philip N. Howard (eds.). *Routledge Handbook of Internet Politics*. London; New York: Routledge, 2009.
- Galloway, Alexander R. Protocol. *How Control Exists after Decentralization*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004. (Leonardo)
- Israel, Central Bureau of Statistics. Israel in Statistics, 1948-2007. Jerusalem: The Central, 2009. (Statistilite; 93) on the Web: <<http://www1.cbs.gov.il/reader>>.
- Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Washington, D.C., September 28, 1995. Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel Information Center, [1995].
- Kapferer, Bruce and Bjørn Enge Bertelsen (eds.). *Crisis of the State: War and Social Upheaval*. New York: Berghahn Books, 2012.
- Katz, Samuel M. . *The Hunt for the Engineer: How Israeli Agents Tracked the Hamas Master Bomber*. Guilford, Conn.: Lyons Press, 2002.
- Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Translated by Donald Nicholson-Smith. Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1991.
- Mitchell, William J. *City of Bits: Space, Place, and the Infobahn*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1995.
- Neve Gordon, *Israel's Occupation*. Berkeley: University of California Press, 2008.
- Nitzan, Jonathan and Shimshon Bichler. *The Global Political Economy of Israel*. London; Sterling, Va.: Pluto Press, 2002.
- Ophir, Adi, Michal Givoni and Sari Hanafi (eds.). *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*. New York: Zone Books, 2009.
- Paltel. Annual Report, 2001. on the Web: <<http://paltel.ps/index.php?lang=en&page=F1136677128>>
- Schiller, Dan. *Digital Capitalism: Networking the Global Market System*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1999.
- Strano, M. [et al.] (eds.). *Proceedings Cultural Attitudes Towards Technology and Communication*. Murdoch, Australia: Murdoch University Press, 2012.
- Zureik, Elia, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban (eds.). *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*. London: New York, NY; Routledge, 2011. (Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 33)

Periodicals

- Boyle, James. "Fencing Off Ideas: Enclosure and the Disappearance of the Public Domain." *Daedalus*: vol. 131, no. 2, Spring 2002.
 . "The Second Enclosure Movement and the Construction of the Public Domain." *Law and Contemporary Problems*: vol. 66, no. 33, Winter- spring 2003.
- Campbell, Heidi A. "“What Hath God Wrought?” Considering How Religious Communities Culture (or Kosher) the Cell Phone." *Continuum: Journal of Media and Cultural Studies*: vol. 21, no. 2, June 2007.
 . and Oren Golan. "Creating Digital Enclaves: Negotiation of the Internet among Bounded Religious Communities." *Media Culture Society*: vol. 33, no. 5, July 2011.
- Fields, Gary. "Landscaping Palestine: Reflections of Enclosure in a Historical Mirror." *International Journal of Middle East Studies*: no. 42, 2010.
- Hanafi, Sari. "Spacio-cide: Colonial Politics, Invisibility and Rezoning in Palestinian Territory." *Contemporary Arab Affairs*: vol. 2, no. 1, January–March 2009.
- "The Israeli Arsenal Deployed against Gaza during Operation Cast Lead." *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 3, Spring 2009.
- Khalidi, Raja J. and Sobhi Samour. "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement." *Journal of Palestine Studies*: vol. 40, no. 2, Winter 2011.
- Lagerquist, Peter. "Shooting Gaza: Photographers, Photographs, and the Unbearable Lightness of War." *Journal of Palestine Studies*: vol. 38, no. 3, Spring 2009.
- Roy, Sara. "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo." *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 3, Spring 1999.

- _____. "The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development." *Journal of Palestine Studies*: vol. 17, no. 1, Autumn 1987.
- Samara, Adel. "Globalization, the Palestinian Economy, and the "Peace Process"." *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 2, Winter 2000.
- Shalhoub-Kevorkian, Nadera and Tamar Berenblum. "Panoptical Web: Internet and Victimization of Women." *International Review of Victimology*: vol. 17, no. 1, January 2010.
- Tawil-Souri, Helga. "Colored Identity: The Politics and Materiality of ID Cards in Palestine/Israel." *Social Text*: no. 107, Summer 2011.
- _____. "Digital Occupation: Gaza's High-Tech Enclosure." *Journal of Palestine Studies*: vol. 41, no. 2, Winter 2012.
- Zureik, Elia. "Constructing Palestine through Surveillance Practices." *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 28, no. 2, 2001.

Documents

- Alexander, Paul. "GPS Invisibility in Palestine".
- Arab Advisors Group. "Palestine Telecommunications Market Indicators and Projections." (Amman, 2008).
- Behar, Richard. "Peace Through Profits? Inside The Secret Tech Ventures That Are Reshaping The Israeli-Arab-Palestinian World." (Forbes (Website), 12 August 2013), on the Web: <<http://www.forbes.com/sites/richardbehar/2013/07/24/peace-through-profits-a-private-sector-detente-is-drawing-israelis-palestinians-closer/>> (Accessed 25 August 2013).
- Berretta, Daniela. "Palestinians Seeking Statehood Look to High-Tech," (AP (Website), 17/4/2013), on the Web: <<http://bigstory.ap.org/article/palestinians-seeking-statehood-look-high-tech>> (Accessed 24 September 2013).
- Gold, Dore. "Defensible Borders for Israel." (2003), on the Web: <<http://www.ciaonet.org/pbei/jcpa/god07.html>> (Accessed 8 April 2010).
- "Internet, Phone Service Restored in Gaza." (Ma'an News Agency, 11 August 2011), on the Web: <<http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=412107>>.
- "Interview: Saad Al-Barak of Zain." (Global Telecoms Business, 1 March 2009).
- Israel, Ministry of Communications. "Telecommunications in Israel 2008." on the Web: <<http://www.moc.gov.il/139-en/MOC.aspx>>.
- Israel, Ministry of Foreign Affairs. "Agreed Documents on Movement and Access from and to Gaza." (15 November 2005), on the Web: <<http://www.mfa.gov.il/MFA>>.
- _____. "The Disengagement Plan-General Outline." (18 April 2004), on the Web: <<http://www.mfa.gov.il/MFA>>.
- Johnson, Jimmy. "Fragments of the Pacification Industry: Exporting the tools of inequality management from Israel/Palestine." (Alternative Information Center, Jerusalem, February 2011).
- Rosotto, Carlo Maria. "West Bank and Gaza Telecommunications Sector Note: Introducing Competition in the Palestinian Telecommunications Sector." (Working Paper, World Bank, Washington, DC, 2008).
- Shamah, David. "Israel's 1Gbps Fiber will Show the World what Superfast Broadband Can Really Do: Cisco CEO." (ZDNet, 25 June 2013), on the Web: <<http://www.zdnet.com/israels-1gbps-fiber-will-show-the-world-what-superfast-broadband-can-really-do-cisco-ceo-7000017203>> (Accessed 24 September 2013).
- Stevens, Andrew. "Surveillance Policies, Practices and Technologies in Israel and the Occupied Palestinian Territories: Assessing the Security State." (Working Paper; iv, New Transparency, November 2011), on the Web: <www.sscqueens.org/sites/default/files/2011-11-Stevens-WPIV_0.pdf>.